مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.563
10 July 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والستين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوغوميل سويكا (بولندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والستين بعد الخمسمائة لمؤتمر نزع السلاح . ووفقا لبرنامج عمل المؤتمر ، يبدأ المؤتمر اليوم نظره في البند ٣ من جدول الاعمال "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الامور ذات الصلة" . ومع ذلك يجوز لاي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يثير اي موضوع يتصل باعمال المؤتمر ، إذا رغب في ذلك .

وأود أن أشير كذلك إلى أن المؤتمر سيعقد اليوم بعد هذه الجلسة العامة اجتماعا غير رسمي بشأن موضوع البند ٣ من جدول الاعمال ، بمشاركة رئيسي وفدي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية في محادثات الاسلحة الاستراتيجية .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد باتسانوف الذي أعطيه الآن الكلمة .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن عميق ارتياح الوفد السوفياتي لتوليكم ، سيادة السفير بوغوميل سويكا ممثل بولندا ، رئاسة مؤتمرنا . فالسفير سويكا معروف في دوائر نزع السلاح بانه دبلوماسي مخضرم واخصائي كبير في المسائل التي تشكل جدول أعمال محفلنا ، وفي المشاكل العسكرية والسياسية بوجه عام . وإننا لمقتنعون ، أنه بانتخابكم رئيسا للمؤتمر ، سيتم إحراز تقدم كبير في المؤتمر بشأن المواضيع المطروحة للمناقشة . كما يسرني بصفة خاصة أن أرحب بالسفير سويكا رئيسا للمؤتمر بسبب العلاقات التقليدية المتسمة بالصداقة وحسن الجوار والتحالف الموجودة بين بلدينا وشعبينا . واليوم تقوم هذه العلاقات على أساس متين من الاحترام المتبادل وتكافؤ الحقوق ، والسيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحرية الخيار الاجتماعي والسياسي وسائر المبادئ والمعايير المعترف بها بوجه عام والواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

إن من أبرز ملامح أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة أننا حولنا انظارنا إلى انفسنا ، وهذه ليست بمصادفة . إن مسالة تحسين محفلنا ، وتحديثه إن شئتم ، قد آن أوان حلها . وعلى المؤتمر أن يواكب احتياجات زماننا ، وظروف عالمنا سريع التغير ، ولا سيما أنه الهيئة الاكثر تمثيلا ، ومن هنا الهيئة الوحيدة ، التي تشكل محفلا فريدا للتفاوض على نزع السلاح .

ومن سخريات التاريخ الغريبة أن مؤتمر نزع السلاح أنشئ أثناء سنوات "الحرب الباردة" ، حيث لم تكن المشكلة في الواقع هي مشكلة نزع السلاح بالمعنى المحيح للمصطلح ، بل كانت في أفضل صورها مشكلة تحديد الأسلحة ، أي احتواء سباق التسلح في بعض المناطق دون بذل أية محاولات جادة لقلب اتجاهه . وفي الوقت نفسه كثيرا ما استغل نزع السلاح ذاته في المزايدات السياسية وحملات الدعاية من كل نوع . ومن المحتم أن تؤثر روح العصر على أعمال المؤتمر ، الذي أصبح أحيانا ساحة لتبادل الاتهامات ولجدل المجابهة العقيم . ويمكن تبين ذلك من تصفح سجلاته القديمة . وبالطبع لا يوجد من يشكك في منجزات المؤتمر وما سبقه من هيئات . فمن مفاخر منجزاته تلك الوثائق الأساسية لمصير العالم: المعاهدات المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية وبعدم وزعها في قاع البحار والمحيطات ، واتفاقيات حظر الأسلحة البكتريولوجية وتغيير البيئة لأغراض عسكرية . إننا على وشك استكمال العمل بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . ومع ذلك ، فإننا إذا أردنا تقييم نتائج أعمال المؤتمر بشكل موضوعي ناقد للذات ، وفقا لمعايير اليوم الصارمة ، فلا يمكن بحال تسمية هذه النتائج بأنها ناجحة بصفة خاصة . إن آخر مرة وضع فيها اتفاق في إطار مؤتمر نزع السلاح كانت في عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك الحين لم تتقلص بالطبع مخزونات الأسلحة على كوكبنا ، بل إنها آخذة في النمو المتزايد . وظهرت مشاكل جديدة تماما تتصل بانتشار سباق التسلح في كل من التكنولوجيات الجديدة وفي شتى مناطق العالم .

ومن الواضح ، من ناحية أخرى ، أن آفاقا جديدة لنزع السلاح بدأت تتبلج الآن . وهذا يرتبط بنهاية فترة المواجهة بعد الحرب وبالتحول البازغ من نمط تكتلي للأمن إلى عالم مختلف نوعيا تقوم فيه العلاقات بين الدول على هياكل ومؤسسات مشتركة لمجموع أوروبا ، وللعالم على المدى الأطول .

إننا مقتنعون بأن الأحداث تطورت في هذا الاتجاه نتيجة اجتماع قمة لندن لرؤساء دول وحكومات بلدان حلف شمال الأطلسي . ونعتبر أن القرارات التي اتخذت هناك بمثابة استجابة إيجابية للنداء الذي وجهته الأطراف في معاهدة وارسو لبدء عملية تحويل الحلفين العسكريين إلى منظمات سياسية ، ونرى فيها استعدادا من جانب بلدان حلف شمال الأطلسي لبذل الجهود المشتركة لوضع نهاية "للحرب الباردة" ، وللانتقال إلى فترة سلم مستقر ودائم . ومن الأمور التي تستحق تقديرا إيجابيا اقتراحات بلدان حلف شمال الأطلسي على دول حلف وارسو بإنشاء اتصالات على شتى المستويات بين الدول الأعضاء في الحلفين ، وعقد اجتماع منتظم لمناقشة المبادئ العسكرية ، وبالطبع اقتراح إصدار إعلان مشترك نذكر فيه رسميا أننا لم نعد خصوما ونؤكد فيه من جديد عزمنا على الكف عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي . إننا نرحب بالاستعداد المعلن لبلدان حلف شمال الأطلسي بعقد معاهدة في

أقرب وقت ممكن لتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، ثم الشروع في مفاوضات لإجراء مزيد من التخفيضات في هذه القوات ، فضلا عن بدء محادثات في المستقبل القريب جدا بشأن الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا . إن ربط بدء هذه المحادثات بتحقيق معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية ينبغي ألا يسبب اعتراضات لأن هناك الآن ، كما هو معروف ، فهما عاما للحاجة إلى اختتام محادثات فيينا في أقرب وقت ممكن .

إننا نعلق أهمية كبرى على البيان الصادر بأن بلدان حلف منظمة الأطلسي ليست لها نوايا عدوانية ، وأنها ملتزمة بحل المنازعات سلميا ولن تكون البادئة أبدا باستخدام القوة . لقد صدرت بيانات مماثلة من قبل من جانب الدول الأعضاء في حلف وارسو أيضا . وهذا يخلق مناخا سياسيا مختلفا جذريا في أوروبا ويمكن أن يشكل ، رهنا بالتنفيذ الدائب لهذه البيانات ، أساسا مفاهيميا لنظام أمن جديد في القارة . وهكذا توجد إمكانات جيدة جدا في العالم ، وإن كان ينبغي القول بأن مؤتمرنا لم يبدأ بعد في الاستفادة منها بشكل صحيح وكامل .

ما هو السبب في مجريات الأمور هذه؟ هذا السؤال مشروع تماما ويهم أولئك المهمومين بمشاكل اليوم . لكن توجيه السؤال أسهل من الإجابة عليه . وبإمكان المرء بالطبع أن يبحث عن متهمين ، وهذا هو المخرج السهل دائما . إن لنا رأينا في هذا المجال ولا شك أن للآخرين رأيهم ، ولا يتلاقى رأيهم بالضرورة مع رأينا . بيد أن هذا المسعى ربما كان ممارسة لا طائل منها ، ومن الصعب أن تقربنا من إنجاز مهمة تعزيز فعالية محفلنا .

إن المهم هو أن هناك إجماعا الآن بالفعل على ضرورة إنجاز هذه المهمة - مهمة تعزيز الفعالية . ولا شك أن هذا يتطلب النظر إلى المشكلة في إطار أوسع ومحاولة تحديد موقع المؤتمر أولا وقبل كل شيء في عملية نزع السلاح بوجه عام .

إن تعقيد المشاكل التي يتعين علينا حلها ينبع من واقع أننا محفل متعدد الأطراف يتناول نزع السلاح العالمي . وفضلا عن ذلك يمكن تبين وجود خلافات هائلة ، لا بين مصالح الدول فحسب ، بل بين المواقف المحددة في شتى المناطق أيضا . وهنا من الصعوبة بمكان العثور على قواسم مشتركة . فهذه مهمة صعبة موضوعيا ولا يمكن إنجازها كاملا بالبقاء في إطار مشكلة نزع السلاح ، إذ أن نزع السلاح - وخاصة نزع السلاح العالمي - ليس عملية منعزلة . فهنا تجتمع في حزمة واحدة مشاكل الصراعات الإقليمية مع "نقاط ملتهبة" عالمية مثل استراتيجية التنمية ومنع انتشار التكنولوجيات التي تيسر استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو الصواريخ أو سائر الأسلحة ، ومشاكل الاستقرار الاستراتيجي والتوازنات العسكرية العالمية والإقليمية . ولذا فإن حل مشاكل نزع السلاح العالمي لا يتوقف بالطبع فحسب على إصلاح المؤتمر .

وفي هذا الصدد يثور سؤال آخر غير منتظر: هل المؤتمر ضروري بالمرة وهل هناك حاجة إلى تحسينه؟ ربما يوجد ما يكفي من قنوات التفاوض الثنائية والمتعددة الاطراف التي ظهرت ، وربما ستظل تظهر ، إلى الوجود مع ظهور المشاكل .

إننا نؤمن مع ذلك بأن المؤتمر ضروري ، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف لنزع السلاح . وفضلا عن ذلك فإن أهميته ستزداد مستقبلا لانه إذا كان التقدم الجاري إحرازه في مفاوضات نزع السلاح الإقليمي الثنائية والمتعددة الاطراف ، التي نرحب بها ، لا يتحقق على الصعيد العالمي ، فقد ينتهي إلى لا شيء ، إذ سيظل هناك احتمال أن يمتد سباق التسلح إلى مناطق أخرى في العالم ، "ملتفا حول" الاتفاقات القائمة . إن الواقع العسكري والسياسي لعالمنا يؤكد أن خلق "جيب أمن" في أوروبا مثلا سيكون مستحيلا إذا ازداد احتمال عدم الاستقرار وتكديس الاسلحة خارج حدودها . إن الامن في التحليل الاخير كل لا يتجزأ .

إن العمل الجاري بشأن حظر الاسلحة الكيميائية يبين أن مفاوضات نزع السلاح العالمية المتعددة الاطراف أمر ممكن حقا . فهذا العمل يمثل التجربة الاولى من نوعها وبالتالي فهي تجربة لها قيمة خاصة ، وتجربة لتقليب الراي في إجابات على كل الاسئلة بالفعل في هيئة متعددة الاطراف بحق . ويسير معها جنبا إلى جنب ، كما شهدنا وهو أمر ليس سيئا بوجه عام ، تلك الجهود الثنائية السوفياتية ـ الامريكية . وحتى الآن لا توجد تجربة أخرى للتعايش الوثيق بين المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية . وبوجه عام فإن المفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية حققت بالفعل دروسا كثيرة مفيدة لنظرية وممارسة التفاوض ، وهي دروس ما زالت تحتاج إلى فهم .

ومن سوء الحظ أنه لا يوجد حتى الآن ، بالنسبة لكثير من البنود الاخرى في جدول أعمال المؤتمر ، إجماع حتى بشأن مواضيع وأهداف المفاوضات ، لكن ذلك لا يعني أن الإجماع لا يمكن أن يتحقق بالمرة . إن البحث عن نقاط للتلاقي هو أحد المهام الاساسية لمؤتمر نزع السلاح ويقرر إلى حد بعيد مبرر وجوده .

إن مؤتمر نزع السلاح هو أيضا محفل مناسب للمناقشات بشأن كيفية إضفاء دينامية أكبر على عملية نزع السلاح ، وكيفية زيادة شمولها ومقصدها واتجاهها إلى إيجاد حالة استقرار في العالم يقل فيها التهديد بالحرب إلى أدنى حد ممكن حتى يزول في النهاية . ففي التحليل الاخير ليس نزع السلاح غاية في حد ذاته بل مجرد وسيلة من وسائل بناء عالم آمن .

وفي هذا الصدد فإن الحاجة إلى تعزيز فعالية المؤتمر أكثر إلحاحا اليوم عن ذي قبل . ومن رأينا أن ذلك يعني منح المؤتمر قدرة إضافية على تعيين المشاكل والسعي إلى حلها . وبوضع هذا الغرض في الاعتبار نؤمن بأنه يتعين علينا أن نتجه إلى الأخذ بمرونة أكبر ، وبانضباط أكبر في الوقت نفسه .

ويمكن أن تكون البداية اتخاذ تدابير بسيطة نسبيا بدأت تظهر بشأنها ، في رأينا ، مجالات للاتفاق والفهم المتبادل . ومن رأينا أن هذه التدابير تشمل اقتراح المجموعة الغربية بتغيير جدول عمل محفلنا . ويؤيد الوفد السوفياتي من حيث المبدأ هذا الاقتراح . وهذا سيمكّن من الاستفادة من الوقت بصورة أكثر ترشيدا كما سيخلق إمكانات إضافية للمشاورات ولإعداد تعليمات جديدة . وبالطبع ينبغي عدم المغالاة في تقدير أهمية هذا الإجراء وألا يؤدي إقراره إلى وقف عملية إصلاح المؤتمر . لكن إذا وافقنا عليه في المستقبل القريب جدا ، فسوف يكون خطوة أولى نحو توفير ظروف أفضل لإعادة تنشيط عمل المؤتمر بوجه عام .

إننا نقدر استحالة حل جميع مشاكل تحسين عمل المؤتمر دفعة واحدة كما يقول المثل . فهناك مسائل واقتراحات عديدة ليست مواتية بعد للحل . وهنا من الواضح أن استمرارية العملية بوجه عام سيرافقها حتما نهج متدرج على خطوات . وكإسهام في مناقشاتنا أود أن أعبر عن بعض الآراء في هذه المسألة .

أولا وقبل كل شيء نحن نؤمن بضرورة الإبقاء على قاعدة توافق الآراء . وكثيرا ما تثار مسألة هذه القاعدة بصدد إنشاء لجان مخصصة وولاياتها . وهذا أمر مفهوم . لكن من الصعب أن يتوقع المرء أننا إذا قررنا إجراء مفاوضات بشأن مشكلة محددة ضد إرادة دولة ما أن تقبل هذه الدولة عن طيب خاطر هذه المحادثات وتشارك فيها . وفي جميع الحالات لن نحقق أية نتيجة نهائية بهذه الطريقة . وفضلا عن ذلك فإن توافق الرأي هو نوع من ضمان تكافؤ حقوق كل أعضاء المؤتمر بغض النظر عن الأهمية العسكرية والمخططات السياسية لأية دولة .

ومع كل ذلك قد تحدث بعض التغييرات في إجراء إنشاء الهيئات العاملة . فأولا ، ربما ندرس مسألة عدم تكرار إجراء إنشاء لجنة مخصصة ذات ولاية محددة كل سنة إذا كان قد سبق إنشاء اللجنة . فلندع العمل يستمر حتى يتم إنجاز الولاية . وفي الوقت نفسه يمكن تخصيص فترة محددة بوضوح لمدة أسبوعين في بداية كل دورة شتوية لاستعراض جميع الولايات . وإذا لم يحدث اتفاق على ولاية جديدة ، فسيعني ذلك أن الولاية السابقة ما زالت سارية . وبالطبع سيكون ممكنا خلال بقية الوقت إجراء مشاورات غير رسمية تتعلق بالولايات ، كما حدث مؤخرا مثلا تحت رئاسة السفير دونوواكي بشأن السعي إلى اتفاق يتعلق بالمادة ١ من جدول الأعمال .

وثانيا ، فلا داعي لأن تتطابق عضوية اللجان المخصصة بالضرورة بنسبة ١٠٠ في المائة مع عضوية المؤتمر . فهنا يمكن الأخذ بنهج أكثر مرونة يستند إلى اهتمام الدول بالعمل في مجالات محددة . ومع ذلك ، فمن المهم أن يكون جميع أعضاء المؤتمر متفقين من حيث المبدأ على تنفيذ العمل . وينبغي للمؤتمر بوجه عام أن تكون لديه امكانية تغيير عضوية ووظائف هيئاته العاملة رهنا بالمهام الموكولة .

وثمة فكرة جيدة أيضاً هي العمل على اشتراك جميع الدول المهتمة في العملية التفاوضية على قدم المساواة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يمكن إمعان النظر في جعل حقوق المراقبين في اللجان المخصصة مساوية لحقوق أعضاء المؤتمر ، أو تحقيق ذلك على أي حال في تلك اللجان المخصصة التي لها ولايات تفاوضية . كما نؤمن بأنه مادمنا قد قبلنا شخصا ما كمراقب ، لا توجد حاجة لإعادة النظر في ذلك القرار كل سنة . إننا ونحن نقول ذلك نستند بالطبع إلى الايمان بأنه لا ينبغي تحويل المؤتمر أو هيئاته العاملة إلى مجرد اماكن عبور .

وثمة مسألة أخرى فائقة الأهمية هي كيفية الاستفادة من وقتنا بشكل فعّال . وصراحة فإن أرقام الأمانة عن الوقت الذي نضيعه بالتأخر في بدء الجلسات ورفعها مبكرا لا يزعجني كثيرا ، وإن كنا قد نحتاج جميعا إلى المزيد من الانضباط الذاتي في هذا الصدد . ومع ذلك فالواقع أن الأحاديث في الاروقة أحيانا قبل الجلسة أو بعدها تكون أهم من العمل في الجلسة ذاتها ، وليس هناك خطأ في ذلك . إن هناك حاجة إلى نهج أوسع لمشكلة تخصيص الوقت والاستفادة به بشكل فعّال ، في محاولة للوصول إلى حدود زمنية أدق ومرونة أكبر .

إن الممارسة الحالية بالنسبة لنا هي تغطية كل بند وجميع البنود في جدول الأعمال في مسار الدورة . وفي خلال الدورات الصيفية ، وخاصة في جميع اللجان المخصصة المنشأة ، يتم العمل على أساس رسمي . أما كيفية عملها فهذه مسألة أخرى . فحتى أكبر الوفود ، ليست في وضع يسمح لها بتغطية كل هذه المجالات على النحو الواجب .

أليس من الأفضل تنويع الوقت لمناقشة مسائل محددة؟ أو على كُلٍ عدم معالجة كل شيء فورا؟ ويضاف إلى ذلك أن إعادة تنظيم العمل بهذه الطريقة من شأنه أن يكون عامل انضباط . فمثلا إذا علمت الوفود أن اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي تخطط للاجتماع في أيار/مايو - حزيران/يونيه مثلا ، فستكون التعليمات ذات الصلة جاهزة بحلول ذلك الوقت . وخلال باقي الوقت يمكن لرئيس اللجنة المخصصة عقد مشاورات مع الوفود . وبوجه عام في أية دورة - وخاصة إذا كانت مدتها أقصر من هذه الدورة - ينبغي تركيز الاهتمام على الأعمال الموضوعية بشأن ما لا يزيد عن مسألتين أو ثلاث .

وبصرف النظر عن أي شيء آخر ، فإن ذلك سيتيح تخطيطا أفضل لمشاركة الخبراء ، وربما يقلل من نفقات الوفود بشأن بقاء الخبراء في جنيف . وبالطبع ففي الظروف الحالية ينبغي للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية أن تجتمع دون أية حدود زمنية .

وفيما يتعلق بالجلسات العامة فإنها كثيرة جدا . ففي بداية الدورة الشتوية هناك كقاعدة تزاحم كبير للمتكلمين ، الأمر الذي يبرر الابقاء على الممارسة الحالية لتلك الفترة ، ولنقل لمدة أسبوعين . وفي خلال بقية الوقت ، وربما باستثناء الأسبوعين الأخيرين للدورة الصيفية ، يمكن عقد الجلسات العامة الرسمية مرة في الأسبوع . وهذا يتيح عقد مزيد من الاجتماعات غير الرسمية . لكن هنا مرة أخرى أعتقد أنه لا ينبغي علينا أن نتصيد الأرقام . إن الوفد السوفياتي يقترح ضرورة إمعان النظر في كيفية زيادة حصيلة هذا الشكل من أشكال العمل غير الرسمي "السابق على التفاوض" الذي سيتيح - إذا نظّم جيدا - إجراء تبادل صريح للآراء بشأن المواقف والاهتمامات وعوامل الأمن التي يكمن فيها أساس نهج الدول . ومن رأينا أنه من المفيد عقد الاجتماعات غير الرسمية بشأن أي موضوع بعينه خلال الفترات الزمنية المتفق عليها تحديدا أيضا . ويمكن أن يوجه العمل فيها لا الرئيس العادي للمؤتمر ، بل منسق مسمى خصيصا .

وأخيرا السؤال الأساسي: ما الذي يجب أن يتناوله المؤتمر؟ هل ينبغي تغيير جدول الأعمال؟ ربما كان هذا هو أصعب الأسئلة . ومن ناحية أخرى ربما يبدو جدول الأعمال الحالي عتيقا ، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار الطريقة التي ننفذه بها عمليا . بيد أنني لن أتعجل في استخلاص استنتاجات عملية .

إن جدول الأعمال شامل تماماً . وإنني على ثقة بأن أمورا كثيرة ، وإن لم تكن جميع الأمور ، يمكن أن تحقق في إطار جدول الأعمال الحالي . إن بعض بنود جدول الأعمال ، مثل حظر التجارب النووية والأسلحة الكيميائية ، محددة تماما . بيد أن هناك بنودا أخرى واسعة جدا .

لنأخذ مثلا نزع السلاح النووي . ماذا هناك لكي نتحدث عنه هنا ؟ ربما لن نتمكن الآن من بدء المحادثات بشأن نزع السلاح النووي الكامل . ربما ينبغي بلورة هذا الموضوع بدرجة أكبر .

لقد سبق أن تحدثنا عن مشكلة وقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الاسلحة . وثمة مشكلة لا تقل أهمية هي عدم استخدام مواد نووية أصبحت متاحة نتيجة اتفاقات نزع السلاح النووي في الاغراض العسكرية . وكخطوة أولى يمكننا مناقشة موضوع الجهاز المناسب لرصد هذا الإجراء وبدء التحري العلمي والتقني لامكانات استخدام هذه المواد في الاغراض السلمية .

إن منع الحرب النووية موضوع واسع جدا . وربما ينبغي علينا محاولة تقسيمه إلى عناصر محددة بدرجة اكبر وأن نصل نتيجة لذلك إلى اتجاهات العمل الفعلية .

وقد يكون من بين تلك الاتجاهات ، في رأينا ، مناقشة فكرة عقد اتفاق متعدد الاطراف بين جميع الدول النووية بشأن تدابير تقلل من خطر نشوب حرب نووية ، فضلا عن قيام جميع الدول النووية بإنشاء مراكز وطنية لتقليل الخطر النووي .

وعلينا ألا ننسى ما يسمى "بالوصايا العشر" وهي في جوهرها تمثل ولاية المؤتمر وامكانات لم نحاول استكشافها بعد .

إننا ننظر باهتمام إلى اقتراحات النظر في المشاكل البحرية في المؤتمر . لقد سبق لوفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن أعرب عن موقفه بشأن الجوانب النووية لهذه المشاكل . فالموضوع له خاصيته . لكن حان الوقت لبدء التباحث بشأنه على نطاق أوسع أيضا . وليكن هذا العمل غير رسمي بمعنى أن يكون طابعه "سابقا على التفاوض" . ولا توجد حاجة للتعجيل بمسار الاحداث . وقد يعن لنا ، كبداية ، أن نجري نوعا من الجرد للمشاكل والاقتراحات في هذا المجال ثم نركز على وضع تدابير للاستقرار والقدرة على التنبؤ والفهم المتبادل في المسائل البحرية ، دون المساس في الوقت الحالي بالمسائل المتعلقة بهيكل الاساطيل وحجمها . إن الافكار المتعلقة بعقد اتفاق دولي يعنى بتوفير الضمانات للاتصالات البحرية الدولية واتفاق دولي بشأن منع الحوادث في البحر تستحق الاهتمام .

إن تدابير بناء الثقة بمعناها العريض ربما تمثل أيضا اتجاها واعدا . ومن بين العوامل المنهجية لقيام عالم آمن هو إنشاء هيكل اساسي متشعب لتدابير الثقة والشفافية تغطي شتى أنواع النشاط العسكري وشتى المناطق ، ربما مع أخذ الخصائص الاقليمية في الاعتبار .

ان النظر في مسالة الحد من استخدام المنجزات العلمية والتقنية في اغـــراض عسكرية قد يصبح كذلك اتجاها مستقلا رئيسيا في أعمال مؤتمرنا . وهنا قد تكون نقطـــة البدء هي وضع تدابير للرصد والشفافية في هذا المجال ، بما في ذلك وضع مفهـــوم وممارسة إنشاء مختبرات مفتوحة ، وتوسيع المشاركة في البحث والتطوير في الميادين العسكرية والتقنيـــة ، وتنظيـــم عمليـــات تفتيش موقعي على استخدام التكنولوجيـــا المنقولة ، الخ .

وأخيرا لم لا يتم النظر في تدابير نزع السلاح الاقليمي؟

ويظل في جدول أعمال المؤتمر عدد من البنود القديمة التي تبدو بلا مستقبـــل . ومن الطبيعي أن ثمة إغراء لحذفها ببساطة . لكن في رأينا أنه لا معنى للاستعجال هنـــا أيضا . وسيكون من الافضل محاولة إلقاء نظرة جديدة عليها وتدبر ما يمكن لمؤتمر نـــزع السلاح أن يصنعه في ضوء الحقائق السياسية الجديدة التي بدأت تظهر . إننا من جانبنا سنفكر في ذلك وندعو الجميع إلى مشاركتنا في هذه الممارسة الخلاقة .

ومن بين هذه المسائل مثلا حظر الأسلحة الاشعاعية . ورغم أن هناك في النهايـــة بعض علامات التقدم فيما يسمى "بالاتجاه التقليدي" ، إلا أن الأمور متوقفه تماما فيمـــا يتعلق بحظر الهجمات على المنشآت النووية . وربما ينبغي بذل محاولة لمناقشة هـــذه المشكلة الثانية في محفل آخر أو في هيئة عاملة منفصلة لمؤتمر نزع السلاح بمشاركـــة أولئك المهتمين بالأمر .

وختاما هناك تعليق واحد فقط على العضوية الرسمية للمؤتمر ومسالة توسيعهـــا . إننا نفضل التطبيق السريع لصيغة التوسيع ١ + ١ + ٢ . لقد اتفقنا على تلك الصيغـــة منذ وقت طويل ولم يكن لدى أحد شكوك بشانها حتى الآونة الاخيرة . إن المهمة التي سبق تحديدها ينبغي استكمالها . عندئذ يمكن إلقاء نظرة أرحب على مشكلة توسيع المؤتمـــر وعضويته في الظروف التاريخية الجديدة .

تلك هـــي الاعتبـــارات التي أردت أن تشاركونـــي فيها اليوم أيها الزمـــلاء الموقرون . وربما لم يكن كل شيء فيها خارج دائرة الخلاف لكننا لا ندعي لانفسنـــا احتكار الحقيقة . إننا على استعداد لدراسة اقتراحات مقابلة باقصى قدر من حســـن النية . وأعتقد كذلك أنه من المهم لنا جميعا في هذا الأمر ألا نتجاهل النمح الممكـــن من أمانة المؤتمر التي تتالف من موظفين محنكين ومخلصين . إن هدفنا باختصار هـــو تيسير استحداث عملية تجعل المؤتمر في نهاية المطاف أكثر فائدة لكل الدول المشاركة فيه وللمجتمع الدولي بوجه عام .

الرئيس: بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . أيود أي وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحدا .

وكما أعلن من قبل سيعقد المؤتمر بعد هذه الجلسة العامة اجتماعا غير رسمي بشأن موضوع المادة ٣ من جدول الاعمال بمشاركة المتفاوضين في المحادثات الثنائية المعنية بالاسلحة الاستراتيجية . واقترح أن نرفع هذه الجلسة العامة الآن وأن ندعو إلى عقد الاجتماع غير الرسمي في غضون خمس دقائق .

تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٢ تموز/يوليه في الساعة ١٠/٠٠ . ترفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥